رسالة الرئيس محمد أنور السادات
الي مؤتمر القادة الاداريين
فى١٧ يونيو ١٩٧٦

في مناسبة مؤتمركم هذا ، يسرني ان أحيي فيكم ، هذه الصفوة الممتازة من أبناء هذا الوطن ، أساتذة في العلم ، وروادا في الفكر وقيادات في مختلف مجالات العمل الوطني ، حرصوا علي الالتقاء كل عام علي مدي عدة سنوات من أجل دراسة ومناقشة قضايا وطنهم ، ولقد كان يسعدني ان أكون معكم لولا وجودي خارج الوطن في زيارة لبعض الدول الشقيقة والصديقة ، من أجل تأكيد الحق العربي ، والتعاون من أجل المصالح المشتركة ، علي طريق التقدم والرخاء ، ولا يسعني إلا ان أحيي جهدكم ، وأن أبارك سعيكم ، الذي ينطلق منه أملنا في الحاضر ، وتطلعنا نحو المستقبل ٠

يجئ مؤتمركم هذا ، في وقت نواجه فيه تراكمات ، تخلفت عن التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، التي تعرضنا لها خلال السنوات الماضية ، وليست هذه وقفة للحساب ، ولكنها دافع للعمل ، كما يجيء مؤتمركم ٠ في وقت يفرض علينا الانطلاق بكل قوة ، نحو وضع خطط التنمية الشاملة حتي سنة ٢٠٠٠ لنصل الي خريطة جديدة لمصر في ضوء ما جاء في ورقة أكتوبر ، التي أقرها الشعب المصري ، هديا لتحركة ٠ وطريقا لتقدمه٠

وطبيعي وأنتم تلتقون لدراسة ومناقشة موضوع قدراتنا الذاتية ، أمام التحديات في مرحلة العمل القادمة ، فأنه لابدان نهتدي بتصور عام ، يقوم علي الحقائق التي نعيشها ، ومن خلال ذلك تستطيعون الوصول لي الصيغة المناسبة التي تحقق الهدف من هذا اللقاء ، وفي تصوري –ان معدل انتاجنا – لم يصل بعد الي حقيقة حجم قدراتنا وأمكانياتنا المتاحة كمان معدل الاستهلاك يفوق كثيرا معدلات الانتاج ،

بالاضافة الي زيادة معدلات الاستيراد عن التصدير ، وفوق ذلك فاننا ندرك جميعا أخطار المستقبل بالنسبة للانفجار السكاني المتزايد واثر ذلك علي الانتاج والخدمات٠

والي جانب ذلك فأن الظروف الوطنية والقومية تفرض علينا ضرورة الحفاظ علي قدرات قواتنا المسلحة وأمننا القومي ، لاستكمال تحرير الأرض واستعادة الحق العربي ، في توازن مع مقتضيات التعمير والاستثمار والانتاج والاستهلاك ، وفي ضوء حقيقة ثابتة تقوم علي ترابط عضوي ووثيق بين القدرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن كل ما نحققه من انجازات في أي من هذه المجالات ، انما يضيف رصيدا الي المجالات الاخري ويصب في النهاية في محصلة القوة النهائية لوطننا ٠ في ضوء ما أشرت اليه من حقائق أودان أضع تحت انظاركم بعض المبادئ الرئيسية التي اراها تشكل حدودا علي اطار تحركنا ٠

أولا :ان أية خطة أو سياسة لابد وأن تلتزم بالأهداف الاشتراكية ٠ وأن يعود ناتجها علي أوسع القواعد الجماهيرية ، وأن تكفل تحقيق عدالة توزيع هذا الناتج فئويا وأقليميا٠

ثانيا :ان القطاع العام سيظل عصب اقتصادنا – وليس ذلك من منطلق التمسك بنظامنا الاشتراكي فحسب ٠ ولكن يستند أيضا الي ما أثبتته التجربة والواقع ، وما حققه القطاع العام منذ انشائه ، رغم كل التحديات والمعوقات ، ونحن ننتظر من القطاع العام دورا أكبر بعدان تهيأت له كل أسباب الانطلاق وتم تحريره من القيود والمعوقات

ثالثا : ان نضع في أعتبارنا ، ضرورة تحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار ، وبين الاستهلاك والانتاج ، والاستيراد والتصدير ، مع مراعاة العدالة في توزيع الاعباء ٠ بين المواطنين ، وكذلك بين الجيل الحالي بكل ما تحمل ، والاجيال القادمة بكل ما تأمل في ضوء معدلات التنمية ومعدلات النمو السكاني

رابعاً : التصدي لمشاكل التطبيق ولمظاهر الاهمال والتسيب والانحراف والاستغلال والاخذ بسياسة واقعية وعادلة للثواب والعقاب ، والقضاء علي الظروف والمناخ الذي يسمح بنمو مثل هذه الظواهر

خامساً :ان التنمية هدف قومي تقع مسئوليته علي كافة مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والسياسية والشعبية كما أنه يتطلب تعبئة قومية شاملة للعاملين بكل المواقع ٠

سادساً : تأكيد قدم الممارسة الديمقراطية السليمة والمجتمع المفتوح باعتباره السبيل الي تعبئة كل الطاقات حول الاهداف القومية والوطنية مع الالتزام بمصارحة جماهير الشعب بكافة الحقائق لأن ذلك يشكل بعد ا أخلاقيا قوامه تقدير ثقة الشعب في قياداته ٠

اذا كان من حق مصر ، بعدان تحملت العبء الرئيسي في سلسلة من الحروب عبر ما يزيد علي ربع قرن ان تتوقع الدعم العربي ، خاصة بعدان حققت حرب أكتوبر تعاظما في القدرة العربية الاقتصادية وفي الفوائض العربية العالمية ، وأن القدرة الذاتية المصرية هي المفتاح الرئيسي والمحور الاساسي ، الذي يجب ان يرتكز عليه تحركنا في المرحلة المقبلة ، ولابد أن يستهدف هذا التحرك ترشيد استثمار امكانياتنا البشرية والمادية ، وثرواتنا الطبيعية والاستخدام الامثل للطاقات المتاحة ، وتفادي اهدارها والقدرة علي التعامل مع مختلف العوامل الداخلية والخارجية، واستيعاب المتغيرات المحيطة بنا ٠

أن وطننا يملك من مقومات الثروة القومية ما يكفل تحقيق طفرات من التقدم ، علي طريق اهدافنا وآمالنا ، اذا ما التزمنا بالتخطيط الأكمل والاستثمار الامثل ،ان مصر غنية بابنائها وبخيراتها ، من مختلف التخصصات وفي كافة مجالات العمل الوطني ، وتمتلك موارد ضخمة من الطاقة الكهربائية والبترولية ، والثروات المعدنية الحالية

والمتوقعة ، كما تمتلك مصر أوسع الامكانيات السياحية بالاضافة الي موقعها الجغرافي ومصادر التنمية الزراعية والصناعية المتاحة فيها ، وفوق ذلك وأهم منه الانسأن المصري ، صاحب الحضارة العريقة وحامل القيم الشريفة ، الذي استطاع أن يحقق علي مر تاريخه الطويل ما يشبه المعجزات في مختلف الميادين أن شعب ٦ أكتوبر الذي نجح في عبور قناة السويس لقادر بمشيئة الله علي تحقيق العبور الاقتصادي والوصول بالتنمية الشاملة الي المستوي المنشود ٠

اننا نعلق امالا علي مؤتمركم وننتظران تنتهوا منه الي توصيات وقرارات تكفل وفاء قدراتنا الذاتية في مواجهة مسئوليات وتحديات المرحلة

www.anwarsadat.org